ثورة 21أكتوبر 1964م في السودان
(دراسة تحليلية)

د. نجاة أبوالقاسم محمد أبوالقاسم

باحثة وأكاديمية - أستاذ التاريخ الحديث
والمعاصرسابقاً- جامعة القصيم
المملكة العربية السعودية

المستخلص:

قضى نظام الفريق عبود على الحريات الديمقراطية وفتح البلاد للاستعمار الجديد حتى بلغ سخط الجماهير مبلغاً ينذر بالخطر نتيجة البطش والاعتقال جاءت هذه الورقة بعنوان ثورة 12أكتوبر4691م في السودان (دراسة تحليلة)تستهدف تقصي أسباب الثورة قبل انفجارها . كما تتمثل أهميتها في أنها تتناول المعالجات العسكرية الخاطئة لمشكلة جنوب السودان والتي أدت لنزوح ولجوء عدد من الجنوبيين الى دول الجوار فتدفقت عليهم المساعدات المالية والأسلحة لمواجهة النظام العسكري ، انتهجت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي من النتائج التي توصلت لها الدراسة ، مصادرة الحريات والاعتقالات ولدت الغبن تجاه النظام ، المعالجة العسكرية لمشكلة الجنوب أدت الى اندلاع الحرب الأهلية في السودان ،اعتماد الاقتصاد على القروض أدى الى ضعفه وربطه بالاستعمار والأحلاف.

ABSTRACT:

The lieutenant general Abode's regime eliminated the democratic freedoms; open the country to the neocolonialism so the anger of people reached a point of danger as a result of violence and arrest. This paper came under the title of "21st October 1964 revolution in Sudan "Analytical Study .It aims at investigating the reasons of the revolution before its eruption. Its significance is in its discussing the military mistaken treatment to the problem of southern Sudan people to emigration and seeking refuge in the neighboring countries, so the financial aids and weapons come to them in a large amount to face the military regime, The study reached these findings: Confiscating the freedoms and arrest leads to anger facing the regime, The military treatmentwith the southern problem leads to erupt the popular war in Sudan. Depending on

the loans weaken the economy andlinking it with colonization and allied countries. The study followed theanalyticaldescriptive historical method.

المقدمة :

اختار البرلمان السوداني السيد اسماعيل الأزهري رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي في منصب أول رئيسللوزراء بناءً على فوزه في انتخابات 3591م إلاَ أن حكومته لم تستمر أكثر من سبعة شهور بسبب الخلاف مع السيد علي الميرغني الذي شكل حزب الشعب فسقطت أول حكومة منتخبة في السودان منح البرلمان حزب الأمة تشكيل الحكومة وتولى السيد عبدالله خليل رئاسة الوزراء وكان ذلك ضربة موجعة للأزهري الذي عمل على معالجة أسباب الخلاف مع الميرغني الذي اسقط حكومتهما

نما تقارب سياسي بين الميرغني والأزهري أثار قلق عبدالله خليل من استعادة نفوذهما مرة أخرى فخشي عبدالله خليل من سقوط حكومته الأمر الذي دفعه بتسليمها لقائد الجيش الفريق ابراهيم عبود في 71نوفمبر 8591م كإجراء مؤقت لإنقاذ البلاد من المؤامرات السياسية ليعيدها للمدنيين عند الاستقرار السياسي الاَ ان السلطة تحولت الى حكم عسكري محض كمم الأفواه وضيق الحريات وسلب الحقوق وفشل في معالجة مشكلة جنوب السودان وتردى الوضع الاقتصادي في البلاد حيث بلغ العجز المالي في ميزانية حكومة الفريق عبود نصف مليون من الجنيهات .

الفريق عبود وكبار الضباط:

قبل 71نوفمبر 8591م التقى الفريق ابراهيم عبود بكبار ضباط الجيش وضم اللقاء العميد أحمد عبد الوهاب والعقيد حسن بشير نصر ومحمد نصر عثمان ومحمد أحمد عروة والخواضمحمد أحمد و المقدم حسن على كرار وعوض عبد الرحمن.

ناقش اللقاء الطلب الذي تقدم به رئيس الوزراء عبدالله خليل لقائد عام الجيش الفريق ابراهيم عبود طالبا التدخل لاستلام السلطة وتقرر في اللقاء أن يتدخل الجيش في اليوم السابق لاجتماع البرلمان لتفادي انهزام الحكومة واختيار حكومة قومية يشارك فيها الجيش ولكن قيادة الجيش قررت أن يكون الحكم بواسطة الجيش ويتحمل المسؤولية كاملة [1] وتسلم الجيش السلطة في 71 نوفمبر 8591م .[2]

أسباب الثورة :

1/التضييق وقمع الحريات:

بعد أن تسلم الجيش السلطة برئاسة الفريق ابراهيم عبود معلناً حل الحكومة والبرلمان والأحزاب ومنع التظاهر والتجمع وفرض قانون الطوارئ [3] وتتابع القمع ومصادرة الحريات بإصدار الحكومة العسكرية أوامراً وقرارات بتعطيل النقابات والاتحادات العمالية بل أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانون دفاع السودان رقم 83 لسنة 8591م يسمح هذا القانون للمحاكم العسكرية النظر لبعض الجرائم الموجهة ضد الأمن بل أعطى القانون لوزير الداخلية حق مراقبة الصحف والرسائل البريدية واعلان حظر التجول ومنع المواكب ومنع المواطنين من السفر خارج السودان وتفتيش المنازل والعربات والمباني ومنعت تكوين الأحزاب ومنعت أيضاً العمل لإسقاط الحكومة وفرضت لذلك عقوبة تصل حد الاعدام [4]

بعد استلام عبود السلطة عقد يوم 81م نوفمبر مؤتمراً محذراً الصحافة والصحافيين من أن يتداولوا ما حدث بأنه ثورة أو انقلاب بل يعرف بأنه تصحيحأوضاع [5] كما حذر وزير الداخلية الصحافة من انتقاد الحكومة وألغيت التنظيمات النقابية والمهنية [6] ولقد ذهب طلاب جامعة الخرطوم حيث كان على رأس قيادتها أحمد البشرى وعبد الوهاب عبد الرحيم بوب [7]في يوم 9591م لتقديم مذكرة الاتحاد الى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مطالبا بعودة الجيش الى ثكناته وانهاء الحكم العسكري والعودة الى الحكم الديمقراطي وأعلنت الجامعة أن الاتحاد ينبغي الاَ يكون سياسيا ولكن معارضة الاتحاد للحكم العسكري استمرت مما أدى لحل الاتحاد في 1691م م و ظل يعمل على معارضة الحكم العسكري سرياً [8]ونظراً لذلك فرضت السيطرة على انضباط الطلاب داخل الحرم الجامعي بإعادة سياسة انضباط الطلاب لما قبل 6591م [9]

في 29 نوفمبر 1960م قدمت مذكرة للفريق عبود وبتوقيع ممثلين من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي برجوع الجيش الى ثكناته[10] هكذا شكلت الأحزاب السياسية جبهة متحدة معارضة لكل ما يفعله الحكم العسكري ولكنها عجزت عن رفع صوتها بسبب لجم الصحف ومنع الاجتماعات وسيطر الحزب الشيوعي على عدد من النقابات الكبيرة الأمر الذي مكنه من مناوشة الحكم العسكري بين الفينة والأخرى و في يوليو 1961م أرسلت الجبهة الوطنية برقية استنكار لتعذيب أحد المحامين المعتقلين في مدينة الأبيض وطالبوا بتنحي الحكومة وعودة الجيش الى ثكناته ونتيجة لذلك اعتقلت الحكومة جميع قادة الجبهة الوطنية عدا السيدين الصديق المهدي وميرغني حمزة ومن المعتقلين

حزب الأمة	الحزب الوطني الاتحادي	الحزب الشيوعي
عبدالله خليل	اسما عيل الأزهري	عبد الخالق محجوب
عبدالله عبد الرحمن نقد الله	مبارك زروق	أحمد سليمان
محمد أحمد المحجوب	محمد أحمد المرضي	*********
عبدالله ميرغني	ابراهيم جبريل	**********
أمين التوم	**********	**********

وتم ترحيل هؤلاء المعتقلين الى جوبا بجنوب السودان وبعد قضاء ستة شهور من الاعتقال دخلوا في اضراب عن الطعام و تسرب هذا الخبر وتوترت العلاقة بين الأنصار والحكومة وأثناء الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف وفي يوم 21 اغسطس كانت قوات الشرطة مستعدة والأنصار يكبرون ويهللون وإثر انفجار احدى لمبات الإضاءة الكهربائية ألقت الشرطة الرصاص على موقع الأنصار المحتفلين بالمولد بذكرى المولد النبوي الشريف فاستشهد منم 12 شهيداً شيعتهم أمدرمان في موكب مهيب ردد فيه المشيعين المطالبة بالثأر [11]

في 2دسمبر1958م أوقفت الحكومة العسكرية جريدة الطليعة وهي الجريدة النقابية الوحيدة وإثر ذلك أرسل الاتحاد العام مذكرة احتجاج الى الفريق عبود في 8ديسمبر 1958م نتيجة لذلك تم القبض على الشفيع أحمد الشيخ سكرتير الاتحاد العام لنقابات العمال وعلى ستة من أعضاء اللجنة التنفيذية وقدموا لمحكمة عسكرية حاكمتهم بالسجن لفترات مختلفة انتقدتها جريدة الأيام في 30يناير 1959م والتي صدر أمر بوقفها فوراً وأدت هذه الأحكام والاعتقالات الى ارسال برقيات الاحتجاج من جانب اتحاد نقابات العمال العالمي الذي كان الشفيع أحمد الشيخ يشغل منصب نائب الرئيس في لجنته التنفيذية وتقدم الاتحاد العام لنقابات العمال العالمي بشكوى الى مكتب العمل بجنيف نيابة عن الاتحاد العام لنقابات عمال السودان محتجاً فيها على حرمان عمال السودان من حقهم في التنظيم النقابي [12]

أرسل عدداً من القادة النقابيين مذكرة الى المجلس الأعلى للقوات المسلحة طالبين السماح للنقابات بمزاولة نشاطها والإفراج عن القادة النقابيين المعتقلين ورفض سكرتير المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتم القبض على القادة الموقعين على المذكرة وتم اعتقالهم واحتج عمال السكة حديد في الخرطوم على هذا المسلك وأضرب طلاب جامعة الخرطوم تضامناً مع العمال

في نضالهم ضد الظلم ولرفضهم قانون نقابات العمال لعام 1961م الرامي لإضعاف النشاط النقابي للعمال ولذلك أضرب عمال السكة الحديدية في 17 يونيو 1961م وقبل ذلك طالبوا بإلغاء القانون الجديد للنقابات اضافة الى مطالب أخرى متعلقة بزيادة الأجور ولكن بلا فائدة ولم يكتف المجلس الأعلى بالرفض بل أمر باعتقال عدد كبير من القادة النقابيين ورد أعلى هذا أضرب عمال السكة حديد لمدة أسبوع من 17يونيو الى 24 يونيو 1961م وفي 25 يوليو 1961م أضرب عمال السكة حديد ليوم واحد ومن ثم تم حل النقابة وأدى إرهاب النقابات الحلها واعتقال عدد كبير من قادة العمال مما أدى الى إضعاف الحركة النضالية للعمال ضد الحكم العسكري خلال عام كامل وظل الحزب الشيوعي السوداني يقوم بنشاطه المناوي للحكم واستطاع مزاولة نشاطه سراً وناصب السلطة العسكرية العداء ولما أقام مكتب العدل بتنظيم ندوة في أغسطس 1963م لكسب تأييد العمال للسياسة التي مارستها الحكومة لم يرفض أغلب من حضر الندوة السير على تيارها بل أكدوا على رفضهم لقانون نقابات العمال لسنة 1960م [13]

استمرت الجبهة المتحدة في معارضتها للنظام العسكري فكانت توجه رسائل احتجاج ومذكرات الى المجلس العسكري بصورة دائمة لكن بدون جدوى بل كانت مطالبهم في العودة الى حكم مدني وعودة الجيش الى ثكناته لا تجد رداً وكان محمد أحمد المحجوب عنيفا في مقاومة الحكومة كما أعلن موقفه من ذلك قائلاً :إنني لا أود أن القى الله ويدي ملطخة بدماء المسلمين وفي 10يوليو 1961م [14]فجعت الجبهة المتحدة برحيل الإمام الصديق [15]الذي جعل من دارالإمام المهدي مقراً آمناً لاجتماعات الجبهة المتحدة وتولى عنها قيادة المواجهة للنظام العسكري وبرحيله فقدت المعارضة الكثير من فعاليتها حتى أفاقت من الصدمة وواصلت النضال [16]واستمر الحزب الشيوعي يناضل من أجل تكوين حركة وطنية ديمقراطية لتتولى العمل على تأليب الجماهير نحو تنفيذ العصيان المدني ونجح الحزب الشيوعي وهو المسيطر على القوى الجدية في اقناعها بفاعلية الاضراب السياسي وهي القوى التي يعني توقفها عن الانتاج توقف دولاب العمل في كل الدولة والتأثير على الاقتصاد [17]

ظل الطلاب في معارضة النظام والمطالبة بالعودة الى الديمقراطية وفي نوفمبر 1963 م اتخذ الحكم العسكري قراراً يقضي بالحاق جامعة الخرطوم وادارتها الى وزارة التربية والتعليم ووبذلك تم القضاء على الحريات الأكاديمية وعارض الطلاب هذه القرارات وطالبوا برجوع الجيش الى ثكناته وتكوين حكومة مؤقتة من المدنيين لإجراء الانتخابات واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وقدم الأساتذة السودانيون استقالاتهم من مناصبهم ولم يرجع الأساتذة

والطلاب الى الجامعة إلاً بعد أن أعلن أن كل القرارات الخاصة بالجامعةسوف يعاد النظر فيها وبلغت المعارضة الى الحكم العسكري ذروتها عندما اتحدت الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وطلبة الجامعة [18]وفي منتصف عام 1963م عطلت الصحافة بسبب نشرها لأخبارمظاهرات في البرازيل انحاز فيها الجيش للمتظاهرين وأسقطوا الحكومة هناك [19].

أدت ممارسات الحكم العسكري التي انتهجها لاسكات صوت التعبير لاستعادة الحكم المدني الى تولد مشاعر الغبن والظلم التي أدتالى ضرورة مناهضة الاستبداد الذي توفرت أسبابه .

2/مسألة جنوب السودان:

أدت الخلافات السياسية لانقلاب نوفمبر1958م الذي كان في أوله تسليما من رئيس الوزراء عبدالله خليل وسرعان ما تحول لحكم عسكري محض بعد انقلاب شنان ومحي الدين . [20]

شعر الجنوبيون بغبن شديد لأن تصفية المؤسسات الديمقراطية صفت وجودهم السياسي وصاروا محرومين من التمثيل في قيادة البلاد العليا [21] والمجلس الأعلى للقوات المسلحة وأيضا حرموا من المشاركة في مجلس الوزراء إلاَ في حد ضيق وحرموامن التمثيل في النيابة فضلاً على أن الانقلاب وضع حداً لمشروع دستور البلاد الدائم وقفل الباب أمام تحقيق الوعد الذي قطعته القوى السياسية للأحزاب الجنوبية ببحث مطلب اقامة نظام فيدرالي للسودان [22] خاصة وأن الجنوبيين في انتخابات البرلمان السوداني الجديد فاز عدد منهم ينتمي الى حزب الأحرار الجنوبي وآخرين ينتمون الى الأحزاب القائمة وأن عدد مقاعد الجنوب في مجلس النواب 22دائرة وفي مجلس الشيوخ ثمان دوائر وحمل نواب الجنوب مطالب ناخبيهم اللذين هدفوا الى تحقيقها متضامنين بالحزب الاتحادي الوطني صاحب الأغلبية وأن زعيم هذا الحزب ورئيس الوزارة تعهد في بيانه الانتخابي أن يترك الجنوب يدير شؤونه بنفسه[23]وعقب قرار حل البرلمان سافر النواب والشيوخ الى بلدانهم وقراهم ومن بينهم أبناء الجنوب اللذين استقر بعضهم في مديرياتهم يمارسون ألواناً من النشاط السياسي وبحث مشكلة جنوب السودان وفضل البعض نشاطه خارج البلاد فهاجروا الى الدول المتاخمة لجنوب السودان فانضموا الى حركة الانفصال [24]

استخدم الحكم العسكري القوة والتعتيم الإعلامي في معالجة قضية جنوب السودان مما أدى لاستفحال المشكلة وتدخل الدول الأجنبية ولجوء أعداد كبيرة من الجنوبيين الى دول الجوار [25]التيلاتؤيد قيام تيارات وطنية وحكومات تقضي على الاستعمار الذي كان مسيطراً على هذه الدول فبدأت تستجيب

بمدهم بالمال والسلاح والخبرات وتشجع هجرة أعداد كبيرة منهم اليها حتى بلغ عدد اللذين هاجروا من جنوب السودان أكثر من ثلاثين الف مواطن انضموا الى صفوف الانفصاليين وقويت شوكتهم وكون الانفصاليين تنظيماً سياسياً في جوهره دينياً في مظهره فأعلنوا عن قيام اتحاد للمسيحيينبزعامة قادة الانفصال من أبناء جنوب السودان وظهر الاتحاد كمنظمة سياسية باسم ساخنو وانتقل بنشاطه الى داخل المديريات الجنوبية الثلاث وواجهت الحكومة السودانية هذا الموقف بالشدة والبطش فاستعملت كل الأساليب لمحاربة هذه المنظمة وتجدد القتال بين الطرفين فقتل عدد كبير من القتلى وفرَ عدد منهم الى الدول المجاورة وآخرون دخلوا الغابات فانهال عليهم السلاح والعتاد وقام المبشرون الأجانب في المديريات الجنوبية بدور كبير في هذه الفتنة [26] لذلك قامت الحكومة العسكرية بطرد القساوسة والمبشرين من الجنوب[27]وصفت فترة الفريق عبود بأنها مريرة بالنسبة للتعليم في الجنوب وذلك بإغلاق أغلبية المدارس وهروب كثير من المدرسين الى خارج الوطن بسبب القهر والتمرد الذي تعرض له مجتمع جنوب السودان واعلان الحكومة العسكرية أنها ستنفذ سياسة التعريب والأسلمه وكتابة اللغات المحلية بالحرف العربي كبداية لتعليم اللغة العربية [28] لم يؤثر القهر العسكري على الجنوب وحده بل ولد معارضة ومقاومة ودفع القادة السياسيين الشماليين للمجاهرة برفضهم للقمع الذي كان يمارسه الجيش في الجنوب [29]

أخفقت حكومة الفريق عبود في معالجة مشكلة الجنوب السياسية والتي عقدتها الحلول العسكرية الخاطئة

تنامت المقاومة والمعارضة في أوساط السياسيين شمالين وجنوبيين رافضين للدورالعسكري في حل القضية التي صارت واحدة من الأسباب التي فجرت ثورة أكتوبر 1964م

3/الوضع الاقتصادي وتدهوره:

إن أول ما فعله المجلس العسكري لحكومة عبود قبوله المعونة الأمريكية التي رفضها برلمان حكومة عبدالله خليل [30]بل سارع الى قبولها بشروطها القديمة [31]ونظر النظام العسكري في اتفاقية المعونة الأمريكية واجازها في نهاية نوفمبر على أساس أن المعونة الأمريكية ستساعد على اقامة وانشاء المشروعات التي لا يمكن أن تنفذ من الموارد الذاتية نظراً لموقف البلاد المالي [32]وقع المجلس العسكري لحكومة الفريق عبودعلى اتفاقية مياه النيل مع مصر وبموجبها كانت حصة السودان 5,18 مليار متر مكعب اضافة الى مبلغ 15مليون جنيه تعويضاً عن غرق الأراضي جنوب السدالعالي وظهر أن

تكلفة إعادة توطين 50 ألف شخص من أهالي حلفا وخشم القربة تبلغ حوالي 60 مليون جنيه [33] وإن اتفاقية مياه النيل التي شيد بموجبها السد العالي الذي نقل مصر الى مجتمع أقرب للصناعي وأن المشاريع التي أنشئت تبعا لذلك كانت صوراً للفوضى الاقتصادية وسوء التخطيط وأن المشاريع الأخرى التي أقيمت في تلك الفترة كمصانع التعليب ومصنع الكرتون لازم قيامها فساد وافساد[34]

رغم عزلة النظام العسكري استطاع أن يحقق بعض اللبنات الأساسية في مجال الطرق والصناعة والتوسع في المشاريع الزراعية وفي التعليم العام [35] وأُقام مصانع للكماليات كالحلوى والعطور والبيرة بل استورد لها المادة الخام [36]

في 1958م انخفضت انتاجية القطن وأصبحت أكثر انخفاضاً في عامي 1956-1964م وبلغ رصيد البلاد من العملات الأجنبية حده الأدنى مثله في ذلك مثل الصادرات [37]

باعت الحكومة العسكرية محاصيل القطن المجمدة من أعوام 1956-1957م 1957،1958-م فأمدها ذلك من تحسين وضعها قليلاً ورغم هذا فإن الخزينة كانت سائبة فتكونت لجنة دستورية لمعالجة هذه المشكلة لكن إن نتائجها لم تنشر وتلاشت اللجنة ولم تبقي أي أثر [38] وظهر عجز الميزانية مع كساد القطن وبواره في انجلترا [39]

انتهج النظام العسكري سياسة مالية قامت على الاقتراض من الدول الغربية الاستعمارية كقروضها من ألمانيا الغربية لإنشاء سكر الجنيد ومشروع التنقيب عن الحديدبقروض من البنك الدولي لمشروع امتداد المناقل وقرض من انجلترا للنقل الجويواقترض أيضا من الاتحاد السوفيتي وايطاليا وهولندا [40]

تكونت لجنة دولية لتشرف على رؤوس الأموال الأجنبية الاستعمارية في السودان تحت اشراف البنك الدولي بموافقةالمانيا الغربية وأمريكا وايطاليا وانجلترا وبهذا جعلتحكومة الفريق عبود سياستها الاقتصادية مرتبطة بسياسة الاستعمار الجديد المتدثر في ثوب اقتصادي لم يسهم في الصناعات السودانية ولا في بناء مجتمع الوفرة والاكتفاء الذاتي [41] وفي 1962م افتتح المعرض الصناعي اليوغسلافي والمعرض الصناعي الألماني وتم الاتفاق التجاري بين النظام العسكري وأفريقيا الوسطى وكذلك بين السودان والدول العربية [42]واقترض النظام العسكري من دول الكتلة الشرقية الاشتراكية رغم أن قروضه من الاتحاد السوفيتي اكثر من 6% من جملة القروض التي بلغت 130مليون من

الجنيهات إلاَ أن أكثر هذه القروض لم تستثمر في الانتاج الصناعي ولذلك تحمل السودان أعباء لا تطاق من ناحية سداد القروض وسداد الفوائد الباهظة والكبيرة [43]

لقد نجح الحكم العسكري في سنواته الأولى في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية الاَ أن ارتفاع الأسعار وقلة فرص العمل التي أدت الى انتشار العطالة و أصبحت سياسته الاقتصادية غير مقبولة لدى السودانيين وكذلك سياسته في مسألة الجنوب وتعاطيه معها والتي أدت الى تفاقم الوضع وتنامي المد المعارض لسياسات الحكم العسكري فضلا عن تضييقه للحريات وحرية الصحافة والتعبير وايقاف الصحف واعتقالات القادة والساسة الأمر الذي جعل هذه الأسباب والعوامل تولد الغبن والشعور بالظلم بل فجرت الرغبة في العودة الى الديمقراطية والحياة البرلمانية فتكونت الجبهات والاتحادات والنقابات والعمال والمزارعين والمرأة والطلاب مشعلين فتيل الثورة الشعبية الأولى في السودان الذيأسقط النظام العسكري في 21 أكتوبر 1964م .

الخاتمة :

أدت الخلافات الحزبية الى تسليم السلطة للجيش في نوفمبر 1958م و ردها للمدنيين حال التئام الخلاف السياسي والتجاذب بين الأحزاب ولكنه امتنع عن ردها الأمر الذي أدخل البلاد في نظام استبدادي يمارس التسلط والعنف الذي أدى الى شرخ وحدة السودان شماله وجنوبه وعمق روح الانفصال وأضعف الاقتصاد.

النتائج :

- تنامي المعارضة ضد النظام العسكري
- نمو التنظيمات والنقابات والاتحادات
- تعميق المشكلة بين الشمال والجنوب

التوصيات :

- التكريس لوحدة الصف الوطني
- ابتداع آليات جديدة ترسخ لقيم الديمقراطية والعدالة
- العمل على بناء اجتماعي وسياسي يمثل حائط الصد للحكم العسكري
- تنمية الوعي بضرورة التمسك بالحقوق والواجبات
- تنمية الوعي بالحكم الرشيد.

المصادر والمراجع:

(1)Abdel Rahim:Muddathir,Imperialism&Nationalism in the Sudan,Astudy in constitutional &political development 18991956- p220

(2)ظاهر جاسم محمد : تطور الحياة السياسية في السودان ،القاهرة (بدون تاريخ)ص218.

(3) أمين التوم :ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية ، 1914-1969م ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر 1987م ص157.

(4)عبد الفتاح محمد علي البصير :الدور السياسي للزعيم الأزهري ، الدار العربية للنشر والتوزيع ،ط1 ،القاهرة 2006م ص208.

(5)أمين التوم : مرجع سابق ص157.

(6)محمد عمر بشير :تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969م ترجمة هنري رياض مراجعة نور الدين ساتي ،دار الجيل (بدون تاريخ) ص268 269-.

(7)موسى عبدالله حامد: صدى السنين أيام الجامعة ، الكتاب الأول منشورات الخرطوم عاصمة للثقافة العربية 2005م ،ص35.

(8)محمد موسى جبارة :آن لنا أن نحلم ، أطروحة بالعودة لمملكة مروي ،مركز الدراسات السودانية (بدون تاريخ) ص72.

(9)IBRAHIM,ZEIN A: AHUNDRED YEARS OF KHARTOUM 19022002- THEMAKING OF UNIVERSITY .P102.

(10)محمد عمر بشير :تاريخ الحركة الوطنية في السودان،مرجع سابق ص272.

(11)المعتصم أحمد الحاج :لمحات من تاريخ السودان في عهد الحم الوطني ص27-28.

(12)محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان مرجع سابق ص272- 273.

(13)نفس المرجع ص273-374.

(14)عبد الرؤوف بابكر السيد : السودان الثورة من النفق الى الأفق ،طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية ،المنشأة العامة للنشر والتوزيع ،ط1 1986م ص118-119.

(15)غراهام .ف .توماس :موت حلم ،ترجمة عمران أبو حلة ،ط1 ،دار الفرجاني،طرابلس 1994م ص101.

(16)المعتصم أحمد الحاج : مرجع سابق ،ص38.

(17)محمد موسى جبارة ص73.

(18)المعتصم أحمد الحاج : مرجع سابق ص28-29.
(19)عبدالرحمن مختار :خريف الفرح أسرار السودان 1950-1970م ،دار الطباعة الأفريقية ،الخرطوم (بدون تاريخ) ص164.
(20)الصادق المهدي : الوفاق والفراق بين الأمة والجبهة في السودان 1958 195م ،دائرة الاعلام ،حزب الأمة (بدون تاريخ) ص23.
(21)عبد الرحمن مختار :مرجع سابق،ص164.
(22)الصادق المهدي : ،مرجع سابق ص23.
(23)محمد المعتصم :جنوب السودان في مائة عام مطبعة نهضة مصر بالفجالة،ط2،مصر 1972م، ص131.
(24)نفس المصدر ،ص145.
(25)المعتصم أحمد الحاج :مرجع سابق ص28-29.
(26)محمد المعتصم : مرجع سابق ،ص146-147.
(27)محمد عمر بشير :التعليم والوحدة الوطنية 2005م ،الناشر جامعة أدرمان الأهلية ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ،ص16.
(28)محمد المعتصم :مرجع سابق .ص 149.
(29)عصام الدين ميرغني :الجيش السوداني والسياسة دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الدكتاتورية في السودان ،ط1،الناشر افرونجي للتصميم والطباعة ، 2002م القاهرة ص47.
(30)على عبد الرحمن الأمين :الديمقراطية والاشتراكية ص89.
(31)هنري رياض:موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان ،دار الثقافة بيروت ،بدو تاريخ ،ص87.
(32)عبد الرؤوف بابكر السيد: مرجع سابق ،ص116.
(33)محمد أحمد المحجوب :الديمقراطية في الميزان ،منشورات الخرطوم عاصمة للثقافة 2005م ص 168.
(34)عثمان سيدأحمد اسماعيل :نظرة في تاريخنا المعاصر 1956-1969م،قسم التأليف والنشر جامعة الخرطوم ،ص16.
(35)هنري رياض :مرجع سابق،ص 87.
(36)أحمد حمروش :مصر والسودان كفاح مشترك ،دار الهلال (بدون تاريخ) ص102.
(37)محمد عمر بشير :تاريخ الحركة الوطنية السودانية ،مرجع سابق ص275.
(38)غراهامف.توماس:السودان موت حلم ،ترجمة أبوحجلة ،ط1،دار الفرجاني ،ليبيا طرابلس 1994م: ص98.

(39)مجلة الوسيلة: العدد الثالث ، يناير 2009م .
(40)هنري رياض :مرجع سابق ،ص 88.
(41)أحمد حمروش :مرجع سابق ،ص 110-112.
(42)أحمد حسن مطر :السودان وأصدقاؤه ،(بدون تاريخ) ص 13.
(43)هنري رياض :مرجع سابق ص88.